19841029-0001-R

المعارضون للتثبيت يرون القضية مماثلة لقضية المخطوفين!

نشرت « وكالة الانباء المركزية » في نشرتها الصادرة امس ، نصا حول قضية المتعاقدين وحاجة التعليم الرسمي ، مفاده ان المدارس الرسمية تعيش حالة تخمة « بعدما ثبت من الاحصاءات الموضوعة والموزعة على المناطق ان نسبة التلاميذ لكل معلم لاتتجاوز في اقصاها ١٦ في المائة ، مع ان المعدل الدولي المعمول به يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ تلميذا لكل مدرس »

ولم توضح الوكالة مصدر هذا النص بل اكتفت بالقول ان « التقارير الموضوعة » بهذا الشأن اثبتت صحة ما ذكر اعلاه .

وفيما ماثلت الوكالة بين هذه القضية وقضية المخطوفين مشيرة الى انها تحولت الى « قضية سياسية لابل الى مازق يمكن ان يودي بالحكومة » تحدثت عن كتاب وجهه مدير مصلحة التعليم الابتدائي (علما انه لايوجد مصلحة لهذا التعليم بل مديرية) الى المراجع المختصة يطالب فيه بتطبيق النظام الداخلي للمدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة ، علما ان الكتاب اكتفى بطلب « وقف التعاقد مع المدرسين الذين لاتتوفر فيهم الشروط العملية التي نصت عليها قرارات جانب مجلس الوزراء في هذا الشأن »

وارفقت الوكالة معلوماتها بجداول احصائية عن تطور عدد المدارس والمدرسين بين عام ١٩٧٣ و ١٩٨١ ونسبة توزيع المتعاقدين على المحافظات حيث تبين ان عدد المتعاقدين في العام ٧٣ ـ ٧٤ بلغ ٣٩٤ متعاقدا ، مقابل ٥٢٢٠ متعاقدا في العام ٨٠ ـ ٨١ .

ووفق هذه الجداول التي قالت عنها الوكالة بانها تشكل عينة من دراسة موضوعة بهذا الشأن (لم توضح مصدر الدراسة) توصلت الى النتيجة المذكورة (التخمة في عدد المعلمين مقابل عدد التلامذة) ، واشارت الى « عدم جهوز المعلمين المتعاقدين ليتولوا مهمة التعليم » ، وان ابسط القوانين تفرض اجراء امتحان بواسطة مجلس الخدمة المدنية قبل ادخال اي موظف الى ملاك الدولة .

وقالت ان الوجه السياسي للقضية هوعدم وجود توازن طائفي في توزيع المتعاقدين ، « مع ان هذا التوازن مفقود اصلا وفق الملاك الحالي »